مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/8/31

العراق بين الريع والسيادة: اقتصاد هش في إقليم مضطرب

د. صابرين ستار جبار

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق بين الريع والسيادة: اقتصاد هش في إقليم مضطرب

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية

د. صابرين ستار جبار/ باحثة

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

لم تعد الأزمة العراقية قابلة للتفسير بوصفها أزمة مالية عابرة أو تعثراً سياسياً ظرفياً. فالعراق يقف اليوم عند تقاطع حاد بين اقتصاد ريعي شديد الاعتماد على النفط، ودولة مثقلة بتضخم مؤسساتها وضعف قدرتها الإنتاجية، وبيئة إقليمية ودولية تستثمر في هشاشته وتعيد تدويرها. ومن ثمّ، فإن السؤال المركزي لم يعد: لماذا تتكرر الأزمات في العراق؟ بل: كيف تحوّلت موارد البلاد الهائلة إلى مصدر للهشاشة بدلاً من أن تكون قاعدة للسيادة والتنمية؟

تجادل هذه الدراسة بأن جوهر المأزق العراقي يكمن في تداخل مستويين متلازمين: مستوى داخلي يتمثل في بنية اقتصادية أحادية أنتجت دولة موزعة للريع أكثر من كونها دولة منتجة للقيمة، ومستوى خارجي يجعل العراق ساحة مفتوحة لتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ والطاقة والأسواق والعملات. وفي هذا التداخل، تتغذى الأزمة المالية على الضعف المؤسسي، كما يتغذى الضعف المؤسسي على اقتصاد سياسي قائم على توزيع المنافع.

لقد أدى الاعتماد شبه المطلق على عائدات النفط إلى تعطيل قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، وتوسيع القطاع العام بوصفه أداة للتهدئة الاجتماعية، لا محركاً للإنتاج. ومع كل صدمة في أسعار الطاقة أو في النظام المالي الدولي، يظهر عمق الانكشاف العراقي: رواتب مهددة، وعملة مضغوطة، وسوق مستوردة، ومجتمع شاب يطلب عملاً وكرامة في اقتصاد لا يملك ما يكفي من فرص حقيقية خارج الدولة.

ولا يقل البعد الخارجي خطورةً عن الداخلي. فاعتماد العراق على واردات الطاقة والسلع، وتعرّض نظامه المصرفي لضغوط الامتثال والعقوبات، وتحوّل ملف المياه إلى ورقة تفاوض إقليمية، كلها عناصر تجعل السيادة الاقتصادية مشروطة بعوامل تتجاوز قدرة الدولة على التحكم المباشر. ولهذا، فإن الأزمة العراقية ليست أزمة نقص في الموارد، بل أزمة تحويل الموارد إلى قدرة مؤسسية، وسيادة مالية، وتنمية مستقلة.

تنطلق الدراسة من مقاربة بنيوية تطبيقية تقرأ الاقتصاد الريعي لا بوصفه مفهوماً نظرياً مجرداً، بل بوصفه آلية يومية تعيد تشكيل الدولة والمجتمع والقانون والثقافة والعلاقات الخارجية. لذلك، تتتبع الدراسة أثر الريع في المالية العامة، والطبقة الوسطى، والشباب، والتحضر، والمياه، والتحول الرقمي، والتشريع، ثم تربط هذه المسارات بمحاور النفوذ الإقليمي والدولي. والهدف ليس وصف الأزمة فحسب، بل صياغة مدخل عملي لفهم شروط الخروج منها: تنويع الاقتصاد، وإصلاح الدولة، وحماية السيادة النقدية، وتأسيس عقد اجتماعي يقوم على الإنتاج والمساءلة، لا على توزيع الريع.

أولاً: الدولة الريعية: حين يتحول النفط من مصدر قوة إلى بنية حكم

في الحالة العراقية، لا يقتصر الاقتصاد الريعي على كونه اعتماداً مرتفعاً على النفط، بل يمثل طريقةً في إدارة الدولة والمجتمع. فالريع النفطي يأتي إلى الخزينة من بيع مورد طبيعي في السوق العالمية، لا من قاعدة إنتاجية محلية واسعة أو من ضرائب يشارك المواطنون

في تمويلها ومساءلة الدولة عن إنفاقها. لذلك، تنشأ علاقة مختلة بين الدولة والمجتمع: الدولة توزع الموارد، والمجتمع يطلب الحصة، بينما يظل الإنتاج الحقيقي في الهامش.

هذه البنية أنتجت ثلاث نتائج متلازمة. الأولى هي هيمنة الإيرادات النفطية على الموازنة العامة، بما يجعل قدرة الدولة على دفع الرواتب وتنفيذ المشاريع مرهونة بسعر البرميل وباستقرار أسواق الطاقة. والثانية هي ضعف القطاعات المنتجة، ولا سيما الزراعة والصناعة والسياحة، لأن الاستيراد الممول بالدولار النفطي يصبح أسهل من الاستثمار طويل الأجل في الإنتاج المحلي. أما الثالثة، فهي تضخم القطاع العام وتحوله إلى أداة لشراء السلم الاجتماعي وتوزيع الولاءات، بدلاً من أن يكون جهازاً رشيداً لتقديم الخدمات وتنظيم السوق.

تظهر خطورة هذه المعادلة عند أول صدمة خارجية. فحين انهارت أسعار النفط في عام 2014، ثم تكررت الصدمة مع جائحة كورونا عام 2020، انكشفت هشاشة المالية العامة سريعاً: رواتب متأخرة، وعجز متصاعد، واقتراض داخلي وخارجي، وضغط مباشر على العملة والأسعار. لم تكن الأزمة آنذاك نقصاً عابراً في السيولة، بل دليلاً على أن الدولة التي بنت شرعيتها على الإنفاق الريعي تصبح عاجزة عن إدارة المجتمع عندما يتراجع مصدر الريع.

كان خفض قيمة الدينار عام 2020 أحد أوضح تعبيرات هذا الانكشاف. فقد استخدمته الدولة لتقليص عجز الموازنة وتمويل الالتزامات

الجارية، لكنه نقل كلفة الأزمة إلى المواطنين عبر ارتفاع الأسعار وتراجع القوة الشرائية، خاصةً في بلد يعتمد على الاستيراد في الجزء الأكبر من استهلاكه. هنا يظهر جوهر المشكلة: كل اضطراب في النفط أو الدولار يتحول سريعاً إلى أزمة معيشية وسياسية داخلية.

وعليه، فإن إصلاح الاقتصاد العراقي لا يبدأ من زيادة إنتاج النفط وحدها، بل من تغيير وظيفة الريع نفسه: من مورد لتمويل الرواتب والترضيات السياسية إلى أداة انتقالية لبناء قطاعات منتجة، وتعزيز الجباية العادلة، وتوسيع قاعدة العمل الخاص، وحماية العملة من الصدمات. فالنفط يمكن أن يكون جسراً إلى اقتصاد متنوع، لكنه يصبح قيداً على الدولة إذا ظل بديلاً عن الإنتاج والمؤسسات.

بهذا المعنى، لا يقف الريع عند حدود الخزينة العامة، فهو يصنع اقتصاداً هشاً كلما اتسعت الفجوة بين المال المتدفق من النفط والقيمة المنتجة داخل المجتمع. ومن هنا ينتقل التحليل من طبيعة الدولة الريعية إلى الآليات التي تجعل الموازنة والدينار والقطاعات الإنتاجية أكثر عرضة للاهتزاز.

ثانياً: الاقتصاد الهش: الموازنة والدينار والقطاعات المعطلة

تبدأ هشاشة الاقتصاد العراقي من هذه المفارقة: دولة تمتلك مورداً كبيراً، لكنها لا تمتلك قاعدة إنتاجية موازية له. ولم تبدأ هذه الهشاشة بعد عام 2003، ولم تصنعها صدمة مالية واحدة؛ إنها نتاج مسار طويل تراكمت فيه وفرة النفط مع الحروب والعقوبات والتحولات السياسية والضغوط المالية الدولية. وما يبدو اليوم عجزاً في الموازنة أو اضطراباً

في سعر الصرف هو، في جوهره، حصيلة تاريخية لدولة بنت قدرتها على الإنفاق لا على الإنتاج، وعلى الاستيراد لا على التصنيع، وعلى توزيع الريع لا على بناء قاعدة ضريبية ومؤسسية مستدامة.

يمكن قراءة هذا المسار عبر أربع محطات كبرى تكشف منطق الأزمة: صدمة الوفرة في السبعينيات، واقتصاد الحرب والعقوبات في التسعينيات، وصدمات ما بعد 2003، ثم اختبار الامتثال المالي ومنصة العملة منذ عام 2022. في كل محطة، كان النفط يمنح الدولة قدرة مؤقتة على الإنفاق، لكنه كان يخفي في الوقت نفسه ضعفاً أعمق في بنية الاقتصاد والسيادة.

بدأ التحول الأعمق مع الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي. فقد منح تأميم النفط وارتفاع الأسعار بعد عام 1973 الدولة العراقية موارد غير مسبوقة، لكنها لم تُستخدم لبناء اقتصاد منتج بقدر ما استُخدمت لتوسيع جهاز الدولة، وتمويل الاستيراد، وتضخيم القطاعين المدني والعسكري. هكذا نشأت الدولة الريعية الحديثة: دولة تملك المال أكثر مما تملك المؤسسات، وتستطيع شراء الرضا الاجتماعي أكثر مما تستطيع خلق سوق عمل مستدام.

ثم جاءت الحرب العراقية–الإيرانية، تلتها أزمة غزو الكويت والعقوبات الدولية، لتكشف أن الوفرة الريعية لم تُنتج اقتصاداً قادراً على الصمود. خلال التسعينيات، انهار نموذج الدولة الراعية عندما قُطع شريان النفط وخضع البلد لعزلة اقتصادية قاسية. تحولت البطاقة التموينية إلى نظام بقاء جماعي، وتآكلت الطبقة الوسطى، واتسع

اقتصاد السوق السوداء والتهريب. لم تكن تلك المرحلة انهياراً معيشياً فقط، بل لحظة تفكيك عميقة لأخلاقيات العمل، وقيمة المهنة، وثقة المجتمع بالمؤسسات.

بعد عام 2003، امتلك العراق فرصة لإعادة بناء اقتصاده على أسس أكثر تنوعاً، لكنه عاد سريعاً إلى الصيغة نفسها: نفط يمول الموازنة، ووظائف حكومية تمتص الغضب الاجتماعي، وقطاع خاص ضعيف يعمل في ظل الدولة، لا إلى جانبها. جاءت صدمة أسعار النفط عام 2014، متزامنةً مع الحرب ضد تنظيم داعش، ثم صدمة جائحة كورونا عام 2020، لتكشف هشاشة هذا النموذج. فالعجز المالي، وتأخر الرواتب، والاقتراض، وتراجع الخدمات، كلها لم تكن أعراضاً مؤقتة، بل مؤشرات على أن الاقتصاد غير قادر على تحمّل أي انقطاع في تدفق الريع.

أما منذ أواخر عام 2022، فقد انتقلت الأزمة إلى مستوى أكثر حساسية: مستوى السيادة النقدية والامتثال المالي. أدت ضوابط التحويلات الخارجية ومنصة العملة إلى كشف الفجوة بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل، وبين سعر الصرف المعلن وسعر السوق. لم تكن المشكلة في الإجراءات الفنية وحدها، بل في انكشاف اقتصاد يستورد معظم حاجاته ويموّل استيراده بالدولار النفطي. ولذلك، تحولت قيود الامتثال إلى ضغط مباشر على الأسعار، وعلى ثقة المواطنين بقدرة الدولة على حماية الدينار والسوق.

تكشف هذه المحطات أن المشكلة العراقية ليست في تكرار الأزمات

فقط، بل في تكرار طريقة التعامل معها. كل صدمة تُدار غالباً بإجراءات قصيرة الأمد: اقتراض، وخفض قيمة العملة، وتوظيف إضافي، أو توسع في الإنفاق الريعي عند ارتفاع الأسعار. لكن البنية ذاتها تبقى على حالها. ولذلك، فإن الدرس التاريخي واضح: ما لم يتحول النفط من مورد للإنفاق السياسي إلى رأسمال لبناء الإنتاج والمؤسسات، ستظل كل وفرة مقدمةً لأزمة لاحقة، وكل أزمة دليلاً جديداً على هشاشة السيادة الاقتصادية.

لكن الاقتصاد لا يبقى رقماً في الموازنة أو سعراً في سوق العملة؛ فهو يترجم نفسه إلى طبقات وفرص ومزاج اجتماعي. لذلك، فإن الانتقال الضروري التالي هو من المالية العامة إلى المجتمع الذي يدفع ثمن هشاشة المالية العامة في حياته اليومية.

ثالثاً: المجتمع تحت الريع: الشباب والطبقة الوسطى والمدن العاجزة

هنا تظهر آثار الاقتصاد الريعي في المجتمع، لا في الموازنة وسعر الصرف وحدهما. فعندما تتحول الدولة إلى الموزع الأكبر للفرص والدخل، لا يعود المواطن مرتبطاً بالمؤسسة العامة عبر عقد من الحقوق والواجبات، بل عبر انتظار الحصة والحماية. وفي هذه البيئة، تضعف المواطنة الجامعة، وتتقدم الهويات الفرعية ـ العشيرة والطائفة والمنطقة والحزب ـ بوصفها شبكات أمان بديلة في مواجهة سوق عمل عاجزة ودولة غير موثوقة.

يمكن فهم هذا التحول من خلال مفهوم التضامن الاجتماعي عند إميل

دوركهايم. فالمجتمع الحديث يحتاج إلى تضامن عضوي يقوم على تقسيم العمل وتكامل المصالح، بينما يدفع الاقتصاد الريعي العراقي المجتمع إلى عودة مشوهة نحو تضامن ميكانيكي قائم على القرابة والانتماء الأولي. والنتيجة ليست عودة صحية إلى الروابط التقليدية، بل تشظٍّ اجتماعي يجعل كل جماعة تبحث عن ضمانتها الخاصة داخل الدولة أو خارجها.

أضعف الريع كذلك الطبقة الوسطى العراقية، وهي الطبقة التي يُفترض أن تحمل قيم الاستقلال المهني، والتعليم، والاعتدال السياسي، والإصلاح السلمي. فبدلاً من طبقة وسطى منتجة ومستقلة، توسّع نموذج الموظف المعتمد على الدولة والمرتبط بموازنتها وتقلباتها. وهنا تبدو ملاحظة ابن خلدون عن أثر الترف والجباية في تآكل العمران ذات صلة مباشرة: حين يصبح الرزق مشروطاً بالقرب من السلطة، لا بجودة العمل، يتراجع الحافز إلى الإنتاج والابتكار، وتتحول الدولة إلى مركز لتوزيع المنافع، لا إلى إطار لتنظيم العمران.

أما الشباب، فهم الحلقة الأكثر تعرضاً لكلفة هذا النموذج. فالعراق مجتمع فتي، لكن اقتصاده لا يفتح أمام شبابه مساراً واضحاً للعمل المنتج أو للترقي الاجتماعي خارج الدولة. لذلك تتسع البطالة المقنّعة، ويتحول الانتظار إلى تجربة يومية: انتظار التعيين، وانتظار السكن، وانتظار الهجرة، وانتظار لحظة احتجاج. بهذا المعنى، يصبح الاغتراب، بالمعنى الذي صاغه كارل ماركس، واقعاً اجتماعياً عراقياً: شاب متعلم، لكنه منفصل عن إنتاج حقيقي، وعن ثمرة عمله، وعن

مستقبل يبدو قابلاً للتخطيط.

وتزداد الأزمة الاجتماعية تعقيداً بفعل البيئة الأمنية والإقليمية. فالحروب المتتابعة، والاستقطابات الطائفية، وخطابات التعبئة، لم تترك أثراً سياسياً فقط، بل أعادت تشكيل التنشئة الاجتماعية والصحة النفسية الجمعية. في هذا السياق، يفسر مفهوم العنف الرمزي لدى بيير بورديو كيف تتحول اللغة والصورة والخطاب الإعلامي إلى أدوات هيمنة ناعمة، تعيد إنتاج الانقسام وتجعل الخوف من الآخر جزءاً من الحياة اليومية. وهكذا يتآكل رأس المال الاجتماعي الذي يحتاجه أي مشروع وطني للتنمية والإصلاح.

لذلك، لا يمكن معالجة الأزمة الاجتماعية بمعزل عن إصلاح الاقتصاد السياسي للدولة. فاستعادة التماسك لا تتحقق بالمواعظ الوطنية وحدها، بل ببناء اقتصاد يمنح الناس سبباً عملياً للثقة بالمؤسسات: عمل منتج، وتعليم مرتبط بالسوق، وحماية اجتماعية عادلة، وعدالة في توزيع الفرص، لا في توزيع الولاءات. ومن دون نقل المجتمع من منطق طلب الحماية إلى منطق المشاركة والإنتاج، ستظل الهشاشة الاجتماعية تعيد إنتاج الأزمة السياسية والاقتصادية في كل دورة جديدة.

غير أن هشاشة المجتمع لا تُفهم كاملاً إذا بقيت محصورة في البطالة والطبقة الوسطى والمدينة. فالريع يترك أيضاً أثراً أعمق في طريقة التفكير وفي معنى العمل والنجاح والمواطنة، وهو ما يجعل الانتقال إلى الثقافة والتعليم انتقالاً من النتائج الاجتماعية إلى الجذور الرمزية للأزمة.

رابعاً: أزمة المعنى: الثقافة والتعليم والعمل في دولة التوزيع

من هنا، لا يعود الريع مجرد آلية للإنفاق العام، بل يتحول إلى منظومة قيم تحدد نظرة الناس إلى العمل والدولة والنجاح. فالانتقال من أثر الريع في البنية الاجتماعية إلى أثره في الثقافة والتعليم يكشف أن الأزمة ليست مادية فقط؛ إنها أيضاً أزمة معنى وخيال سياسي.

فعندما يعتاد المجتمع أن الثروة تأتي من الدولة لا من الإنتاج، وأن الوظيفة أضمن من المبادرة، وأن القرب من السلطة أجدى من الكفاءة، تتراجع أخلاقيات العمل بوصفها قيمة اجتماعية. عندئذٍ يصبح الريع طريقة في تفسير النجاح والفشل، لا مجرد مورد مالي، وتتوسع ثقافة الاستحقاق غير المشروط على حساب ثقافة الإنتاج والمخاطرة.

وفي هذه البيئة، لا يُنظر إلى العمل اليدوي أو الصناعي أو الحرفي بوصفه مصدراً للكرامة والارتقاء، بل بوصفه مساراً أدنى من الوظيفة الحكومية المضمونة. وهكذا يتوسع التضخم الوظيفي، لا لأنه الخيار الاقتصادي الأفضل، بل لأنه الخيار الرمزي الأكثر قبولاً في دولة تعلّم مواطنيها أن الأمان والمكانة يأتيان من التوظيف، لا من الإنتاج.

ينتج عن ذلك عقد اجتماعي مقلوب: السلطة تستخدم الإنفاق العام لشراء الشرعية وتهدئة الاعتراض، والمواطن ينتظر الحصة أكثر مما يطالب بالمحاسبة. ومن هنا تنمو الزبائنية باعتبارها ثقافة سياسية يومية، لا مجرد انحراف إداري، وتتراجع المواطنة الفاعلة التي تربط الحقوق بالواجبات والخدمات بالمساءلة.

وتنعكس هذه البنية على الهوية الوطنية. فحين تفشل الدولة في إنتاج تنمية متوازنة وخدمات عادلة وفرص متكافئة، يتراجع معنى الوطن الجامع أمام شبكات الحماية الأصغر: العشيرة، والطائفة، والحزب، والمنطقة. لا يحدث ذلك لأن المجتمع يرفض الدولة بالضرورة، بل لأنه لا يجد فيها ضمانة كافية للحياة اليومية.

بعد عام 2003، اتسع الفراغ الفكري والمؤسسي، وملأته خطابات محلية وإقليمية متنافسة. وفي غياب مشروع ثقافي جامع، تحولت بعض المنابر الإعلامية والثقافية والدينية إلى ساحات صراع رمزي، لا إلى فضاءات لبناء معنى وطني مشترك، فأصبح المجتمع أكثر قابلية لاستيراد الأيديولوجيات الجاهزة، وأقل قدرة على إنتاج لغة سياسية عابرة للهويات المتنازعة.

وتتجلى الأزمة أيضاً في حداثة مشوّهة: أدوات حديثة بلا عقل مؤسسي منتج. فقد امتلك المجتمع الجامعات والمدن والأجهزة والمنصات الرقمية، لكنه لم يمتلك دائماً ثقافة الإنتاج والمعرفة التي تجعل هذه الأدوات جزءاً من مشروع تنموي. لذلك نشأت فجوة بين استهلاك مظاهر العصر والقدرة على إنتاجه.

وهنا يصبح التعليم نقطة الحسم. فمن دون إصلاح تعليمي وثقافي يعيد الاعتبار للتفكير النقدي والعمل المنتج والمواطنة، سيبقى التحديث سطحياً، وستظل الدولة قادرة على شراء الوقت، لا على بناء المستقبل.

وتتداخل أزمة المعنى مع الضغط الديموغرافي. فالعراق مجتمع فتيّ يتوسع سكانياً بسرعة داخل اقتصاد لا يخلق فرصاً كافية خارج الدولة، ما يحول الطفرة السكانية من فرصة تاريخية إلى عبء سياسي واجتماعي إذا لم ترتبط بالتعليم المنتج وسوق العمل والتنمية المكانية المتوازنة.

لهذا، لا يكون الإصلاح الثقافي ترفاً مؤجلاً إلى ما بعد الإصلاح الاقتصادي، بل شرطاً له. فبناء اقتصاد منتج يحتاج إلى ثقافة تقدّر العمل والمهارة، وبناء دولة المواطنة يحتاج إلى سردية وطنية لا تلغي التنوع ولا تحوّله إلى سلاح، وبناء مستقبل يحتاج إلى نخب نقدية مستقلة عن الزبائنية والاستقطاب.

عملياً، يعني ذلك إصلاح المناهج، وتعزيز التعليم المهني والتقني، ودعم الفنون والبحث والقراءة العامة، وحماية الفضاء الإعلامي من خطاب الكراهية، وربط الثقافة بمشاريع التنمية المحلية، لا بالمناسبات الرمزية وحدها.

لكن تغيير المعنى لا يكتمل بلا دولة قادرة على تحويل القيم الجديدة إلى قواعد ومؤسسات. لذلك ينتقل التحليل من الثقافة والتعليم إلى اختبارات السيادة الداخلية: القانون، والماء، والبيانات؛ وهي المجالات التي يظهر فيها الفرق بين دولة تعلن السياسات ودولة تستطيع تنفيذها.

خامساً: السيادة الداخلية: القانون والمياه والرقمنة كاختبارات للدولة

تبدأ السيادة الداخلية من قدرة الدولة على إدارة مواردها وقواعدها، لا من شعاراتها. فالقانون والمياه والبيانات ليست ملفات منفصلة، بل مرايا تكشف مستوى السيادة الفعلية: هل تستطيع الدولة أن تنظّم المصالح، وتحمي الموارد، وتحوّل المعرفة إلى قدرة مؤسسية؟

تبدأ هذه السيادة من الماء. فبلاد ما بين النهرين، التي تشكّلت حضارتها حول دجلة والفرات، تواجه اليوم مفارقة قاسية: تاريخ مائي عريق يقابله شحّ متزايد، وأرض زراعية تتحول تدريجياً إلى مجال للنزوح، وموقع جغرافي كان يمكن أن يكون رصيد قوة، في كثير من الأحيان، مصدر انكشاف وضغط. لذلك، لم تعد المياه شأناً فنياً، بل قضية سيادة وأمن غذائي واستقرار اجتماعي.

تتداخل في هذا الملف ثلاثة ضغوط: موقع العراق كدولة مصبّ تعتمد على تدفقات تنبع خارج حدوده، وتسارع آثار التغير المناخي من جفاف وتبخر وتصحر، وضعف الإدارة الداخلية للموارد المائية والزراعية. وعندما تجتمع هذه العوامل، يتحول الشح المائي إلى عامل يضرب الزراعة، ويدفع سكان الريف إلى الهجرة، ويزيد اعتماد البلاد على الاستيراد الغذائي.

سياسياً وبيئياً، تكشف أزمة المياه حدود السيادة العراقية في بعدها العملي. فقرارات دول المنبع، وتراجع الأمطار، وارتفاع درجات الحرارة، تجعل إدارة المياه والزراعة أكثر كلفة وتعقيداً. لذلك، لا تكفي المعالجة الموسمية أو الخطاب الاحتجاجي؛ بل ينبغي تحويل ملف المياه إلى

تفاوض استراتيجي يرتبط بالتجارة والطاقة والربط الإقليمي، وإلى إصلاح داخلي يقوم على تحديث الري، وتقليل الهدر، وحماية الأهوار والأنظمة البيئية الهشة.

بهذا، تصبح المياه اختباراً مركزياً لقدرة الدولة على تحويل الجغرافيا من مصدر انكشاف إلى مصدر قوة. فإذا استمر التعامل مع الشح المائي بوصفه أزمة موسمية، سيواصل الريف تراجعه، وستضعف الزراعة والسيادة الغذائية. أما إذا أُدير الملف بوصفه قضية أمن وطني وتنمية مستدامة، فقد يصبح إصلاح قطاعي المياه والزراعة بوابة عملية لتنويع الاقتصاد وبناء دولة أقل هشاشة.

ومن اختبار الماء إلى اختبار البيانات، تتبدل الأداة ويبقى السؤال نفسه: هل تملك الدولة قدرةً على السيطرة والتنظيم، أم تكتفي بإدارة سطح الأزمة؟ لم يعد التخلف الرقمي في العراق مسألة بطء في الإنترنت أو نقص في الأجهزة، بل جزءاً من أزمة السيادة. ففي عالم تُقاس فيه القوة بقدرة الدولة على إنتاج البيانات ومعالجتها وحمايتها وتحويلها إلى قيمة اقتصادية، لا يكفي أن يكون المجتمع واسع الاستخدام للهواتف والمنصات؛ فالعبرة فيما إذا كانت التقنية ترفع إنتاجية الدولة والسوق، أم تعيد إنتاج الاستهلاك والاعتماد والفساد بصيغ رقمية جديدة.

وتبدأ المشكلة الرقمية من فجوة في الفرص، لا في التقنية وحدها: بين مركز وأطراف، ومدرسة متصلة وأخرى عاجزة، وشاب يستهلك المنصات وآخر يحوّلها إلى مهارة وعمل. لذلك، قد تتحول الرقمنة، إذا

تُركت بلا سياسة عامة، إلى أداة لتعميق اللامساواة بدلاً من تقليصها.

أما داخل مؤسسات الدولة، فتكشف الرقمنة مقاومةً بيروقراطيةً ومصلحيةً واسعة. فالأتمتة، والدفع الإلكتروني، والنافذة الواحدة، وربط الجمارك والضرائب والعقود، ليست تحديثاً إدارياً فقط؛ بل تقليصٌ لمساحات الغموض التي تتغذى عليها شبكات الفساد والزبائنية. لذلك، فإن السيادة الرقمية تعني إعادة تصميم الإجراءات بما يقلل الاحتكاك الإداري، ويرفع مستوى الشفافية، ويفتح مجالاً لإنتاج المعرفة، لا استهلاكها فقط.

هكذا تكمل السيادة الرقمية اختبار الماء: فهي لا تتعلق بالتقنية وحدها، بل بقدرة الدولة على تقليل الفساد، وتوسيع فرص العمل، وبناء اقتصاد أقل اعتماداً على الريع. وإذا ظلت الرقمنة مجرد واجهة لإجراءات قديمة، فإنها ستعيد إنتاج الأزمة بصيغة إلكترونية؛ أما إذا ارتبطت بالإصلاح الإداري والتعليم والابتكار، فقد تصبح مدخلاً عملياً لتجديد الدولة.

لكن الماء والبيانات لا ينتظمان بلا إطار قانوني قادر على تحويل السياسات إلى قواعد ملزمة. لذلك، لا تكتمل قراءة الأزمة العراقية من دون الوقوف عند بنيتها التشريعية والقانونية. فالقانون، في الدولة الريعية، لا يعمل دائماً بوصفه أداة ضبط وتنمية، بل قد يتحول إلى نصوص متقدمة تعطلها الممارسة، أو إلى فراغات تشريعية تستثمرها شبكات الزبائنية والفساد.

فعلى مستوى المالية العامة والاستثمار والرقابة، تكشف القوانين القائمة مفارقة النص المتقدم والإنفاذ الضعيف. فقانون الإدارة المالية، وقوانين الاستثمار وحماية المنتج الوطني، وقوانين هيئة النزاهة وديوان الرقابة، توفر أدوات مهمة للضبط والتنمية، لكنها تصطدم غالباً بضغوط السياسة، والبيروقراطية، والمحاصصة، والانتقائية في تطبيق القانون. لذلك، تبقى المشكلة في العراق أقل ارتباطاً بنقص النصوص وأكثر ارتباطاً بعجز المؤسسات عن تحويلها إلى قواعد حاكمة للسلوك العام.

وفي الطاقة والعمل والتعليم، تتكرر المفارقة نفسها. فغياب قانون اتحادي موحد للنفط والغاز يترك السيادة الاقتصادية رهينة الخلافات السياسية، بينما يبقى أثر قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للقطاع الخاص محدوداً ما لم يترافق مع سوق عمل حقيقية، وتظل تشريعات التعليم والبحث العلمي بحاجة إلى ربط أوثق بالابتكار واقتصاد المعرفة.

وبذلك يكتمل مثلث السيادة الداخلية: ماء يُدار كأمن وطني، وبيانات تُدار كرصيد معرفي، وقانون يحوّل السياسات إلى التزامات قابلة للإنفاذ. ومن دون هذا التحول، ستظل النصوص القانونية قادرة على وصف المشكلة أكثر من قدرتها على تغييرها، وستظل الدولة أقل قدرة على مواجهة الضغوط الآتية من الخارج.

ومن هنا، يصبح الانتقال إلى الإقليم انتقالاً طبيعياً، لا قفزةً في الموضوع: فكل ضعف في إدارة الداخل يتحول عند الحدود إلى قناة

ضغط، سواء جاء الضغط عبر الطاقة أو الدولار أو التجارة أو المنافذ.

سادساً: العراق في الإقليم: الطاقة والدولار والمنافذ وصراع النفوذ

عند الحدود، يظهر ما أنتجته الهشاشة الداخلية في صورة انكشاف إقليمي. فالعراق يقع في قلب شبكة مصالح متداخلة تجعل اقتصاده شديد التأثر بالضغط الخارجي: استيراد الطاقة والسلع، وانكشاف النظام المصرفي أمام ضوابط الامتثال، وتشابك الحدود والأسواق والتحويلات. لذلك، تنعكس القرارات الإقليمية والدولية سريعاً على سعر الصرف، والأسعار، والخدمات، والاستقرار الاجتماعي.

يتجلى هذا الانكشاف في ملفي الطاقة والدولار معاً. فاعتماد العراق على استيراد الغاز والكهرباء يجعله عرضة لضغوط العقوبات والتوازنات السياسية، فيما كشفت ضوابط التحويلات الخارجية منذ أواخر عام 2022 الفجوة بين الاقتصاد الرسمي واقتصاد الظل. وهكذا تتحول أزمة الإمدادات أو الحوالات من مسألة فنية إلى ضغط مباشر على الشرعية والخدمات والأسعار، بما يؤكد أن السيادة النقدية والطاقية لا تُحمى بالاحتياطي وحده، بل بإصلاح المصارف والتجارة والجمارك وتنويع مصادر الطاقة.

وتزداد الخطورة حين تتفاعل هذه الضغوط مع بنية الزبائنية الداخلية. فالأحزاب والقوى المتنفذة تعتمد على الإنفاق الريعي والتوظيف والترضيات للحفاظ على شبكات الولاء، وعندما تضيق الموارد أو تتصاعد الضغوط الخارجية، تتحول المنافسة على المنافع إلى توتر سياسي وأمني. وبذلك، لا يكون الخارج سبب الأزمة وحده، لكنه يجد

في هشاشة الداخل مدخلاً لتوسيع النفوذ وتعطيل الإصلاح.

ولا ينفصل هذا الانكشاف عن ترابط غير متماثل يجعل العراق يعتمد على الاستيراد والطاقة والتحويلات والمنافذ أكثر مما تعتمد عليه الأطراف المقابلة. وحين لا تُضبط التجارة الإقليمية بسياسة إنتاجية وحمائية واضحة، تتحول إلى قناة لاستنزاف عائدات النفط وتمويل الاستهلاك الخارجي، بدلاً من أن تكون مدخلاً لبناء قاعدة صناعية وزراعية محلية.

ويمتد هذا التأثير إلى جيوبولتيك المال والأمن. فالتوترات الإقليمية وتقاطعات المحاور ترفع كلفة الإنفاق الأمني والتشغيلي، وتسمح هشاشة المؤسسات المالية والمنافذ الحدودية بنشوء شبكات مصالح عابرة للداخل والخارج، تتقاسم المنافع وتقاوم الشفافية؛ لأنها تستفيد من بقاء الاقتصاد في حالة استعصاء مالي وإداري.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى اتفاقية مكة للدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان، ومشاريع الربط مثل طريق التنمية، بوصفها اختبارات لطريقة تعامل العراق مع الإقليم. فقد تفتح هذه المتغيرات مجالاً للاستقرار والربط والتجارة، لكنها قد تعمق التبعية إذا دخلها العراق من دون قاعدة إنتاجية وسياسات تفاوضية واضحة. لذلك، لا تكمن العبرة في الانفتاح ذاته، بل في شروطه: نقل المعرفة، وتشغيل العمالة المحلية، وحماية الصناعة والزراعة، وضبط المنافذ.

هكذا يتضح أن المشكلة ليست في تداخل المصالح الإقليمية بحد ذاته، بل في دخول العراق هذا التداخل من موقع هش. فالمصالح

المشتركة قد تكون فرصة إذا أدارها العراق بسياسات إنتاجية ومؤسسات قوية، وقد تتحول إلى استتباع إذا بقي معتمداً على النفط والاستيراد وشبكات المال السياسي. لذلك، فإن حماية السيادة المالية والنقدية تبدأ من الداخل، لكنها لا تكتمل إلا بسياسة إقليمية تجعل الموقع الجغرافي قدرة تفاوضية، لا مجالاً مفتوحاً للنفوذ.

سابعاً: من الانكشاف إلى السيادة: العراق في النظام الدولي وشروط الخروج

ومن الإقليم ينتقل السؤال إلى النظام الدولي الأوسع: كيف يقرأ العالم عراقاً هشاً لكنه شديد الأهمية، وكيف يستطيع العراق أن يحوّل هذا الاهتمام من إدارة أزمة إلى فرصة سيادية؟ لا تُقرأ الأزمة العراقية دولياً بوصفها شأناً محلياً معزولاً، بل باعتبارها عقدة مؤثرة في استقرار الشرق الأوسط وأمن الطاقة وحركة التجارة والامتثال المالي. لذلك، تتعامل المؤسسات الدولية والقوى الكبرى مع العراق كبلد يمتلك موارد وفرصاً واسعة، لكنه يظل معرضاً لصدمات مزدوجة تنبع من هشاشة اقتصاده الداخلي وتقلبات محيطه الإقليمي والدولي.

تركز المؤسسات المالية الدولية على ثلاثة مكامن خلل مترابطة: أحادية المورد النفطي، وتضخم القطاع العام، وضعف النظام المصرفي والامتثال المالي. فكل اضطراب في أسواق الطاقة أو في مسارات التحويلات الخارجية ينعكس سريعاً على الموازنة وسعر الصرف والأسعار، لأن الاقتصاد ما يزال يعتمد على النفط لتمويل

الدولة وعلى الاستيراد لتلبية أغلب حاجات السوق.

ومن زاوية الأمم المتحدة وبرامجها الإنمائية، تبدو الأزمة أوسع من المؤشرات المالية؛ فهي أزمة تنمية مستدامة وأمن بشري. فشح المياه، والتغير المناخي، والهجرة الريفية، وضعف التعليم، وتحديات الشباب والمرأة، كلها عناصر تجعل الانتقال من إدارة الطوارئ إلى بناء مؤسسات شفافة وقادرة على التخطيط طويل الأجل شرطاً أساسياً للخروج من الحلقة الريعية.

أما القوى الدولية الكبرى، فتنظر إلى العراق من زاوية السيادة والاستقرار الإقليمي. فهي معنية بألا يتحول العراق إلى ساحة لتجاوز العقوبات أو تصفية الصراعات، وبأن يصبح موقعه الجغرافي عامل وصل لا بؤرة توتر. ومن هنا تبرز أهمية مشاريع الربط، وفي مقدمتها طريق التنمية، بوصفها اختباراً لقدرة العراق على تحويل الجغرافيا إلى قيمة اقتصادية وسياسية.

غير أن الدعم الدولي لا يستطيع أن يكون بديلاً عن الإرادة المحلية. فالشراكات مع البنك الدولي أو الأمم المتحدة أو القوى الاقتصادية الكبرى لا تنتج تحولاً حقيقياً ما لم تُربط بإصلاح المصارف، وضبط المنافذ، وتنويع الإنتاج، واستثمار الغاز والمياه والطاقة بكفاءة، وتحويل المساعدات والخبرات الدولية إلى بناء مؤسسي، لا إلى مشاريع متفرقة قصيرة الأثر.

بهذا، ينتهي المسار من الداخل إلى الخارج: فالبعد الدولي لا يكشف هشاشة العراق فقط، بل يكشف أيضاً حجم الفرصة إذا

امتلك مشروعاً وطنياً واضحاً. فالإصلاح المحلي مصلحة عراقية ودولية في آنٍ واحد، لكن تحويل الاهتمام الدولي إلى رافعة سيادية يتطلب اقتصاداً منتجاً، ومؤسسات قابلة للمساءلة، وسيادة مالية ونقدية لا تُختزل في الاحتياطي النفطي.

الخاتمة:

تصل الدراسة، بعد تتبع مسار الريع من الخزينة إلى المجتمع، ومن الداخل إلى الإقليم والنظام الدولي، إلى أن الأزمة العراقية ليست أزمة مالية عابرة، بل أزمة دولة لم تنجح بعد في تحويل الوفرة إلى قدرة. فالعراق لا يفتقر إلى الموارد، بل إلى الآلية المؤسسية التي تجعل الموارد اقتصاداً منتجاً، ومجتمعاً متماسكاً، وسيادة مالية ونقدية قادرة على امتصاص الصدمات بدل نقلها إلى المواطن.

لقد صنع الريع النفطي دولة توزع المنافع أكثر مما تنتج القيمة، ومجتمعاً ينتظر الحماية أكثر مما يشارك في الإنتاج والمساءلة. لذلك تبدو كل صدمة في أسعار النفط أو الدولار أو البيئة الإقليمية كأنها أزمة جديدة، بينما هي في الحقيقة اختبار متكرر لبنية واحدة: اقتصاد قائم على مورد واحد، وإدارة عامة مثقلة بالترضيات، وسوق واسعة للاستهلاك لا للإنتاج.

الخروج من هذه الحلقة لا يتحقق بسياسات ترميمية أو بانتظار ارتفاع جديد في أسعار النفط، بل بمشروع وطني يعيد تعريف وظيفة الدولة: من موزع للريع إلى صانع للقدرة. وهذا يتطلب اقتصاداً أقل اعتماداً على النفط، ومؤسسات أكثر خضوعاً للمساءلة، وتعليماً وثقافة يرفعان قيمة العمل والمعرفة، وسياسة خارجية تحول موقع العراق من مجال انكشاف إلى مصدر تفاوض وقوة. عند هذه النقطة فقط يمكن للعراق أن ينتقل من إدارة الأزمات إلى بناء السيادة.

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. إن الاقتصاد الريعي في العراق ليس نمط دخل فحسب، بل بنية حكم تعطل الإنتاج، وتوسع التوظيف غير المنتج، وتضعف العلاقة الحديثة بين الضرائب والمساءلة والخدمات.

2. أدت الريعية إلى إضعاف القطاعات المنتجة، ولا سيما الزراعة والصناعة، وجعلت الموازنة العامة وسعر الصرف ومستوى المعيشة رهائن لتقلبات النفط والدولار.

3. أفرزت البنية الريعية هشاشة اجتماعية وفكرية، تمثلت في تراجع قيمة العمل المنتج، واتساع ثقافة الانتظار، وعودة الولاءات الفرعية بوصفها شبكات حماية بديلة عن الدولة.

4. يرتبط الانكشاف الإقليمي والدولي بضعف الداخل؛ فاستيراد الطاقة والسلع، وضغوط الامتثال المالي، وتداخل المصالح الجيوسياسية، كلها تكشف محدودية السيادة الاقتصادية عندما تغيب القاعدة الإنتاجية والمؤسسات الرشيدة.

5. لا يمكن تحقيق السيادة الاقتصادية من دون إصلاح متزامن في القانون، والتعليم، والمياه، والتحول الرقمي، والسياسة التجارية والمالية؛ لأن الأزمة مترابطة ولا تُعالج بحلول قطاعية منفصلة.

ثانياً: التوصيات

تقترح الدراسة حزمة توصيات عملية لصانع القرار والنخب الأكاديمية:

1. اعتماد خطة تدريجية لفك الارتباط بالريعية، تقوم على توجيه جزء ثابت من عائدات النفط إلى الاستثمار الإنتاجي، وتفعيل قوانين حماية المنتج الوطني، وربط الإنفاق العام بخلق القيمة، لا بتوسيع التوظيف غير المنتج.
2. تسريع استثمار الغاز المصاحب والطاقة البديلة، وتقليل الاعتماد على استيراد الكهرباء والغاز، بما يحول ملف الطاقة من مصدر ضغط إقليمي إلى ركيزة للسيادة الاقتصادية.
3. إصلاح التعليم والتدريب المهني بربط المناهج بسوق العمل، وتعزيز التفكير النقدي وريادة الأعمال، وإعادة الاعتبار لقيمة العمل المنتج في الثقافة العامة.
4. إطلاق برامج وطنية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحرف والصناعات المحلية، وربط التمويل بالتدريب والتسويق وسلاسل القيمة، لا بالقروض الشكلية وحدها.
5. تبني سياسة خارجية اقتصادية متوازنة تجعل العراق نقطة وصل تجاري ومصلحي عبر طريق التنمية ومشاريع الربط، لا ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية.
6. تحصين المؤسسات الرقابية والقضائية والمصرفية من

الضغوط السياسية والزبائنية، وتوسيع الشفافية في العقود والمنافذ والتحويلات المالية.

7. التعامل مع الاتفاقيات الإقليمية، ومنها اتفاقية مكة، بمنطق التوازن المرن الذي يوسع هامش القرار العراقي، ويحوّل الانفتاح إلى شراكات تنموية مشروطة بنقل المعرفة، وتشغيل العمالة المحلية، وحماية الإنتاج الوطني.

8. تأسيس عقد اجتماعي جديد يتجاوز الزبائنية وتوزيع الريع، ويربط الحقوق بالمساءلة، والخدمات بالكفاءة، والمواطنة بالمشاركة في الإنتاج، لا بانتظار الحصة.

9. اعتماد مبدأ المشروطية التنموية في الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، بحيث ترتبط الاستثمارات الخارجية ببناء قاعدة إنتاجية ومعرفية تقلل الاعتماد على استخراج النفط الخام.

المصادر

1- د. مظهر محمد صالح، مدخل في الاقتصاد السياسي للعراق الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديموقراطية السوق، بيت الحكمة، بغداد، 2010.

2- د. أحمد رعد عبد الكافي الربيعي، مأزق الدولة الريعية هيمنة المورد الواحد، دراسة تحليلية لاختلالات الهيكل الاقتصادي، دار روافد للنشر والتوزيع، ط1، 2022.

3- د. عبد علي كاظم المعموري، التوحش الاقتصادي، دار الأكاديميين للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2020.

4- د. عدنان الجنابي، الدولة الريعية والدكتاتورية، معهد الدراسات العراقية، بيروت، 2013.

5- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون.

6- إميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة محمود قاسم والسيد محمد بدوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

7- وابل نعيمة، الاغتراب عند كارل ماركس: دراسة تحليلية نقدية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

8- بيير بورديو، العنف الرمزي: بحث في أصول علم الاجتماع التربوي، ترجمة نظير جاهل، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1994.

9- ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات، ترجمة محمد التركي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2015.

10- د. مايخ شبيب الشمري، تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 15، 2008.

11- د. عبد الوهاب محمد جواد الموسوي، وأغنام فاضل عباس، الاقتصاد العراقي بين الريعية ومتطلبات التحول: التحديات وسبل المواجهة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 4، 2023.

12- عامر جميل عبد الحسين ومانع حسن الطعمة، إشكالية التناقض بين الريع النفطي والتنمية المستدامة في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 40، 2016.

13- البنك الدولي (World Bank)، التقارير الاقتصادية الدورية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)، ولا سيما تقارير المرصد الاقتصادي للعراق (Iraq Economic Monitor) المتعلقة بمخاطر أحادية المورد، والإصلاح المالي، وضبط الكتلة النقدية.

14- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وثائق إطار الأمم المتحدة للتعاون والتنمية المستدامة في العراق، والتقارير المتعلقة بالأمن البشري، والتغير المناخي، وشح المياه.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org